

أصدر بياناً بمناسبة ذكرى صدور الدستور قبل 52 عاماً

الغانم: نثمن نضال الشعب الكويتي وعطاءه في ولادة الدستور والحفاظ عليه طيلة عقود سابقة كمظلة سياسية للحكم الديمقراطي

ثمن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم نضال الشعب الكويتي وعطاءه الذي أسهم في ولادة الدستور قبل 52 عاماً والحفاظ عليه طيلة العقود السابقة كمظلة سياسية جامعة للحكم الديمقراطي المؤسسي. وقال الغانم في بيان صحافي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 52 لوضع الدستور: «في مثل هذا اليوم نتذكر بالعرفان والامتنان المؤسسين الأوائل من السياسيين المحنكين ومن خلفهم الكويتيون من جميع الاطياف وهم يدشنون بشكل مؤسسي عهدهم الدستوري استكمالاً لقرنين من الحكم الشورى الذي عرفته به الكويت منذ تأسيسها». وأضاف الغانم: «قبل 52



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أثناء استقباله السفير القطري

عاما جنى الكويتيون ثمرة إصرارهم الفطري والطبيعي على حكم الشورى الذي تقاسموه عبر القرون من أسرة آل الصباح الكرام واحتفلوا جميعاً بولادة العهد الدستوري المجيد بمباركة سامية من أب الدستور الراحل الكبير الشيخ عبدالله السالم المبارك الصباح طيب الله ثراه». وقال الغانم: «نحتفل اليوم بذكرى الدستور مستذكرين كل محطات العمل السياسي الذي تبلور حول الحفاظ على الدستور وصيانته من العيث.. تلك المحطات التي شهدت شداً وجذباً وتقدماً وتراجعاً وكان الانحياز في نهاياتها دائماً إلى الدستور الكويتي الشامخ». وأضاف الغانم: «في مثل

هذا اليوم نحني كل الرجال الذين ساهموا في ولادة الدستور والحفاظ عليه من سياسيين ونخب ومتقنين وجماعات ضغط وجمعيات ودعا الغانم الأجيال الجديدة من الكويتيين إلى الاقتداء بممارسات المؤسسين الأوائل ونضالهم من أجل الحفاظ على النظام الدستوري وبناء دولة المؤسسات القائمة على مفاهيم سيادة الدستور وحكم القانون». وقال الغانم: «ونحن نحتفل اليوم بذكرى وضع الدستور أذعو الله العلي القدير أن يمن على الكويت والكويتيين بنعمة الاستقرار والرخاء وأن يحفظ وطننا الغالي بقيادة حضرة صاحب

هذا اليوم نحني كل الرجال الذين ساهموا في ولادة الدستور والحفاظ عليه من سياسيين ونخب ومتقنين وجماعات ضغط وجمعيات ودعا الغانم الأجيال الجديدة من الكويتيين إلى الاقتداء بممارسات المؤسسين الأوائل ونضالهم من أجل الحفاظ على النظام الدستوري وبناء دولة المؤسسات القائمة على مفاهيم سيادة الدستور وحكم القانون». وقال الغانم: «ونحن نحتفل اليوم بذكرى وضع الدستور أذعو الله العلي القدير أن يمن على الكويت والكويتيين بنعمة الاستقرار والرخاء وأن يحفظ وطننا الغالي بقيادة حضرة صاحب

السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي عهده الأمين». من جهة أخرى، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس سفير دولة قطر الشقيقة لدى الكويت حمد بن علي آل حنزاب. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها والتأكيد على متانة العلاقات الأخوية التي تجمعهما. من جهة ثانية، بحث الرئيس الغانم برفيقة تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني الجمهوري أنغولا فرناندو دا بيميداد ديباس دوس سانتوس، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

تقيم الأمانة العامة لمجلس الأمة مساء اليوم الأربعاء ندوة بعنوان «52 عاماً على إصدار الدستور» وذلك ضمن برنامج فعالياتها في إحياء الذكرى السنوية لإصدار الدستور التي تصادف 11 نوفمبر من كل عام بمشاركة استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.غالب النجار واستاذ علم الاجتماع د.علي الزعبي، وذلك الساعة السابعة مساءً في مقر بيت العثمان بمنطقة حولي.

تقيم الأمانة العامة لمجلس الأمة مساء اليوم الأربعاء ندوة بعنوان «52 عاماً على إصدار الدستور» وذلك ضمن برنامج فعالياتها في إحياء الذكرى السنوية لإصدار الدستور التي تصادف 11 نوفمبر من كل عام بمشاركة استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د.غالب النجار واستاذ علم الاجتماع د.علي الزعبي، وذلك الساعة السابعة مساءً في مقر بيت العثمان بمنطقة حولي.

الفضل يسأل عن المبالغ المحصلة من 27 فرعاً تابعاً لجمعية الإصلاح

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.

وجه النائب نبيل الفضل سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح جاء فيه: نفذت فرق تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبا 27 فرعاً تابعة لجمعية الإصلاح الاجتماعي يجمع الأموال من الناس دون سند من القانون، وبالتالي قامت الجمعية المذكورة بإيداعها في حسابها البنكي، ما يتحقق بشأنها جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه. فقد كان على الوزيرة احتراماً للقانون، وبراً باسمها الدستوري باحترام قوانين الدولة، والذود عن أموال الشعب وأداء عملها بالأمانة والصدق، أن تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه وإحالة القائمين على جمعية الإصلاح الاجتماعي إلى النيابة العامة لتباشر سلطاتها في التحقيق والبحث والتصرف في شبهة جريمة غسل الأموال من بعد ثبوت جمع الأموال من الناس بالمخالفة للقانون من قبل جمعية الإصلاح الاجتماعي. وفي ظل تراخي الوزارة في العمل على تطبيق القانون رقم 106 لسنة 2013 المشار إليه على ما تكشف للوزارة من شبهة جريمة غسل الأموال، فإنها بذلك لوت عنق التمين الذي أقسمت السوء له، فلو لم يكن لدينا شبهة جريمة غسل الأموال لما أغلقت الوزارة الفروع التابعة لجمعية الإصلاح البالغ عددها 27 فرعاً لجمعها أموالاً من الناس بالمخالفة للقانون.



نبيل الفضل

الكندري: «الدستور» كان سراج الحماية للوطن في أحلك الظروف وبفضله تربعنا على عرش الحريات بالمنطقة

أكد النائب فيصل الكندري أن الدستور الكويتي هو النبراس والعقد الوثيق الذي يربط بين الحاكم والحكوم، مشيراً إلى أن دستور 1962 صان الحريات والكرامات وحقوق المواطنين وكان سراج الحماية للوطن في أحلك الظروف وأصعب المحن. وبين الكندري في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى (52) لصدور الدستور أن دستور 62 مصدر فخر واعتزاز للشعب الكويتي والذي شكل أساساً لهيئته وبناء دولته الحديثة. وقال أن الاحتكام والالتزام بأحكام الدستور يجسد قفة المبادئ الديمقراطية الحديثة ويشكل حصناً للشعب في مواجهة الفوضى والخروج على القانون. وقال ها هي الذكرى



فيصل الكندري

السنوية تعود علينا للاحتفال بالدستور الكويتي لتذكرنا ببهجة الحرية والديموقراطية وتجدد ولاءنا وحبنا لوطننا العزيز وتؤكد من جديد التفافنا جميعاً حول القيادة السياسية بيدا واحدة وقلبا واحداً ونبضاً واحداً وصوتاً واحداً يهتف باسم الكويت. وأضاف ها هي الكويت منذ فجر الاستقلال وهي تسير بخطى حثيثة نحو النهضة والتنمية الشاملة لبناء الانسان الكويتي وتحقيق الرفاهية والعيش الكريم له تحت القيادة الرشيدة لآل الصباح.

وأوضح الكندري أنه بفضل الدستور تربعنا على عرش الحريات في المنطقة وتبوأنا مراكز عالمية آخرها تتويج الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً، مشيراً إلى أن الكويت حرصت على إقامة علاقات وثيقة مع الدول العربية والصديقة في شتى أنحاء العالم بفضل سياستها الحكيمة في التعامل مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية وسعيها الدائم إلى تحقيق الأمن والسلام في العالم.

وأضاف أن الكويت على الصعيد الإنساني لم تتوان عن تقديم يد العون والمساعدة لأشقائها وأصدقائها لمواجهة الأزمات والكوارث التي اجتاحتها. وشدد على ضرورة وجود وقفة لاسترجاع تاريخ الاستقلال ذلك اليوم الذي ودعت فيه الكويت ماضي سطر فيه الأبياء والأجداد أزوع الأمتلة في الكفاح والعمل المرير في سبيل العيش الكريم والدفاع عن تراب الوطن مشيراً إلى أنه

وفد برلماني إلى عمان للمشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني

غادر البلاد صباح أمس وكيل الشعبة البرلمانية ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي فيصل الشايخ على رأس وفد برلماني متوجهاً إلى العاصمة الأردنية عمان للمشاركة في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في دورته الخامسة عشرة المقرر عقدها في الفترة من 11-13 نوفمبر الجاري. ويضم الوفد كلا من النائبين صالح عاشور وسيف العازمي، وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري. ومن المقرر أن يناقش الاجتماع دراسة وإقرار تقرير الاجتماع الثالث للجنة المصغرة التي عقدت في



فيصل الشايخ



صالح عاشور



سيف العازمي



علام الكندري

العاصمة اللبنانية بيروت خلال سبتمبر الماضي. كما سيتناول الاجتماع الوضع المالي للاتحاد البرلماني ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الـ 20 لالانحاد الذي عقد في دولة الكويت خلال يناير الماضي، إلى

جانب مناقشة أوضاع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وتحديد مكان وتاريخ الدورة السادسة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد مع مشروع جدول أعمالها، وتحديد مكان وتاريخ المؤتمر الواحد والعشرين للاتحاد

مع مشروع جدول أعمالها. وسيشترك رئيس جمعية الأبناء العاملين للبرلمانيات العربية أمين عام مجلس الأمة علام علي الكندري في اجتماع جائزة التميز البرلماني المقرر عقده في 13 نوفمبر الجاري.

العرف: قيم الدستور انعكست على حياة المواطن

قال النائب في المجلس المبطل السابق مبارك العرف: إننا نحتفل اليوم بمرور 52 عاماً على وضع دستور الكويت، وانتقال تلك الإمارة الصغيرة في مساحتها، الكبيرة ببنائها من مرحلة الخضوع للحماية إلى مرحلة التحرر والبناء، مؤكداً أننا ككويتيين نحتفل اليوم بهذه الذكرى، والبلاد تشهد تطورا على جميع الأصعدة ونشاطا دؤوبا للدهوض بها في شتى المجالات، وسعيها حثيثا نحو تبوئها المكانة التي تستحقها إقليميا ودوليا ونحو التنمية الكبيرة لبنائها وتلبية احتياجاتهم وجعل بلادهم مركزاً تجارياً واقتصادياً وماليا مهما في المنطقة. وأضاف أنه في عام 1961 عندما وضع الدستور ودعت الكويت تاريخاً طويلاً سطره الآباء والأجداد بكفاحهم المرير في سبيل العيش



مبارك العرف

الكريم والسذود عن حمي الوطن لتدخل البلاد مرحلة جديدة من تاريخها وتطل من خلالها على أفق العالم الحر ولتساهم في صنع السلام وحضارة الانسان. وأكد العرف أن الدستور الكويتي يعد من أفضل الدساتير الموجودة في المنطقة، على الرغم من وجود عدة محاولات لتتقيسه وتغيره منذ عام 1962 عن طريق إصدار قوانين غير دستورية، مؤكداً أنه يحق لجميع الكويتيين التباهي والافتخار بدستورهم كونه حافظ على مكتسباتهم وحقوقهم ولم يتركهم، بل حمته مواد الدستور من التعديل أو التغيير، وإن أي تعديل يلحق بالدستور يجب ألا يكون إلا بمزيد من الحريات والحقوق للمواطن.

وبين العرف أن روح الدستور وقيمه ومفاهيمه انعكست على حياة المواطن بما منحه من مساحة واسعة من الحرية وضمان المساواة والعدالة باعتبار أن العدالة والحرية والمساواة دعائم المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين، مشيراً إلى أن المشروع الكويتي لم يغفل عن دور الأسرة بوصفها أساس الشعب الكويتي والقوى

السياسية وكذلك السلطة بالدستور وأحكامه، وأن تجعله الفيصل في جميع المجالات، فهو شامل لجميع الأزمات التي مرت وربما تمر بها الكويت. ورأى أن الاحتفال بمرور 52 عاماً على المصادقة على دستور البلاد هو شاهد على ميلاد جديد لدولة وشعب مستعد لمواكبة التقدم بفضل 183 مادة يضمنها خمسة فصول أصبحت منهجاً متكاملاً لحياة الكويتيين. وبين العرف أنه بالرغم من احتفاظ الدستور بجمود موارده أمام التعديل والتقيح إلا أنه اتسم بمرونة موارده أمام التطوير، مشيراً إلى أن استمرار روح التجديد في التاريخ السياسي سمة من سمات السياسة الكويتية، ومع ذلك لم تخل الحياة السياسية من الخلافات، ولم تخل من الروح القيادية والالتزام بالحوار.